الفصل الرابع

أطوار الموقف السعودي من الصراع

المبحث الأول
عوامل تطور الموقف السعودي

كانت المملكة العربية السعودية دائماً ومنذ نشأتها طرفاً actor فعالا في السياسات العربية ، وفي النظام الإقليمي العربي على كافة مستوياته . ولما كان الصراع العربي الإسرائيلي هو الشاغل الأول للوجود العربي ، فمن المفيد أن نقدم تحليلا لدور المملكة في جوانب التحدي الخطرة التي يمثلها هذا الصراع ، خصوصاً مع تفاقم أخطار الصراع العربي الإسرائيلي ، وتشعب آثاره ، وتنوع ميادينه ، وتعدد معادلاته ، وتباين أدواته ، وغموض الكثير من قواعده إقليميا وعالميا ، وتشابكها مع القواعد العامة التي تحكم العلاقات الدولية الراهنة .

انتقال الدور السعودي إلى مرحلة المبادرة :

وإذا أردنا أن نرسم خطا بيانياً يصور العلاقة منذ عام ١٩٦٧ م بوجه خاص بين تصاعد الصراع وآثاره ، وبين تنامي دور المملكة فيه ، لوجدنا أن الخط يمثل نوعاً من التوازي والتساوي بين هاتين الظاهرتين ، حتى غدا للمملكة دور في كل ما يتعلق بهذا الصراع ، ولها كلمتها في كل ما يجري فيه .

وتفسيرنا لذلك هو أن اهتمام المملكة وصلتها لم تتوقف يوما بجوانب هذا الصراع ومخاطره ، ولكن جدت عدة عوامل منذ أواخر عقد السبعينات استدعت تزايد دور المملكة وانتقاله إلى مرحلة المبادرة والفعل ، وأهم هذه العوامل هي :

العامل الأول : الفتنة الكبرى في العالم العربي (١٩٧٩ - ١٩٨٧ م) :

ونعني بها الشقاق بين مصر والعالم العربي بسبب علاقاتها مع إسرائيل الذي بدأت إرهاصاته عام ١٩٧٨ م وانتهى في قمة عمان عام ١٩٨٧ م . فبقدر ما كان التلاحم العربي رائعاً في حرب أكتوبر ، اتجه معدل انهيار هذا التلاحم بسرعة في أعقاب الحرب ، فتجمدت نتائج هذا الحدث الهائل في التاريخ العربي الإسلامي ، بل تلاشت بمضي الوقت ، وحل محل الوئام والتضامن اختلاف في سبل التسوية ، لم يلبث أن تحول بسرعة إلى صراع سياسي وعسكري في بعض الأحيان ، فأضحى أخوة الأمس أعداء بلا قضية أو سبب يوجب كل هذا العداء . ولعل هذا كان أخطر آثار الصراع العربي الإسرائيلي ، بحيث كان هذا الأثر يعفي إسرائيل من حسبا ن أي حساب لأعدائها ، إذ تمضى حثيثا لدعم قدراتها العسكرية ، وتنمية طاقاتها النووية ، واستعادة المواقع السياسية التي فقدتها أيام التضامن العربي ، ومحاولة كسر طوق العزلة السياسية حولها في العالم ، ثم اتجاهها بهمة ملحوظة إلى تنفيذ أحلامها وهي إبادة الشعب الفلسطيني ، أو بمعنى أدق تنفيذ الجزء الخاص بها في مهمة الإبادة ، وابتلاع الأراضي الفلسطينية المحتلة وفرض أمر واقع ، يمكنها وضعها الجديد من إقناع حلفائها به . هذا في الوقت الذي يفني العرب بعضهم بعضا ، وقد أصروا على ذلك إصراراً تهاوت عند صلابته كافة النداءات الوطنية المخلصة من كافة الشعوب ومعظم القيادات العربية . وإذا أجرينا إحصائية بسيطة لوجدنا أن كمية الأموال والأسلحة والتكاليف السياسية والنفسية والأضرار الاقتصادية ، والخسائر البشرية التي خسرها الجانب العربي في إجماله بسبب الصراعات العربية تفوق عدة مرات ما خسره العرب في المواجهاته العسكرية المتكررة مع إسرائيل .

ولذلك لم يكن أمراً غريباً أن تولي المملكة هذا الأثر الهام والمدمر والمتمثل في الخلافات العربية أقصى اهتمامها ، وأن تسعى بكل السبل إلى تنقية الأجواء العربية ، وإزالة الخلافات العربية ، حيث ترى القيادة السعودية أن هذه الخلافات هي آفة العرب ومقتلهم الأكيد ، وأن التضامن العربي هو الأسلوب الوحيد

لاسترداد الحقوق العربية المغتصبة ، وأنه ما لم يتحقق هذا التضامن فقوة العرب ووجودهم في خطر داهم لا مفر منه .

والعامل الثاني :

هو تنامي الإمكانيات المالية والاقتصادية للمملكة بسبب ارتفاع أسعار البترول وتزايد الأهمية السياسية والاستراتيجية للبترول ، وتكفي الإشارة لتصوير هذه النقطة إلى أن دخل المملكة من البترول في أوائل الخمسينات على سبيل المثال في عام كامل أصبح في أواخر السبعينات يعادل دخلها في يوم واحد ، مع فارق هام ، وهو سيطرة المملكة على مواردها الطبيعية ، وفرض إرادتها الكاملة على كل ما يتصل بها من سياسات الإنتاج والأسعار وغيرها ، فضلاً عن إدراكها لوظيفة هذه الموارد في حساباتها السياسية والاقتصادية .

والعامل الثالث :

هو اضطراد كشف إسرائيل عن مخططاتها الحقيقية ونوع السلام الذي تريده فيما بدا من رفض الاعتراف بالحقوق الفلسطينية ، بل والعمل على إبادة الجنس الفلسطيني ، وضم الجولان ثم القدس الشرقية ، وأحداث لبنان عام ١٩٨٢ م ، وضرب مقار منظمة التحرير في تونس ١٩٨٥ م ، ودورها في الصراع الإيراني العراقي ، والقمع الوحشي للانتفاضة الوطنية الفلسطينية منذ ديسمبر ١٩٨٧ م ، والاعتداءات المتكررة على المخيمات الفلسطينية والسيادة اللبنانية على أراضي لبنان ، ورفض مبادرات السلام ، وإعاقة جهود السلام .

والعامل الرابع :

هو الشقاق بين فصائل منظمة التحرير وتفاقمه عام ١٩٨٣ م بأحداث طرابلس وما ترتب على ذلك من شقاق بين زعامة المنظمة وسوريا .

العامل الخامس :

انعكاسات الحرب العراقية الإيرانية على الساحة العربية وبحيث زادت الانقسام العربي .

العامل السادس :

تفاقم الخلافات العربية : العراقية السورية / المصرية الليبية / الجزائرية المغربية وغيرها ، وإن خفت حدة الأحداث في الفترة الأخيرة .

وأما العامل السابع :

فهو وضوح الارتباط الوثيق بين الشرق الأوسط والخليج [1] ، وهو من آثار الصراع العراقي الإيراني .

أهم أطوار الموقف السعودي :

ويمكن التمييز بين مراحل وأبعاد الموقف السعودي حيث يمكن النظر إليه من ١٩٤٨ إلى ١٩٨٩ م من خلال عدة مراحل نعالجها في الصفحات التالية .

المبحث الثاني

تدرج الاهتمام السعودي في الصراع (١٩٤٨ - ١٩٨١ م)

الطور الأول : (١٩٤٨ - ١٩٦٧ م) الاهتمام العام بالصراع :

في تلك المرحلة اتسمت السياسة السعودية في المواجهة العربية الإسرائيلية بالانغماس الكامل في جوانب هذه المواجهة سواء فيما يتعلق باستقبال اللاجئين عقب حرب ١٩٤٨ م ، أو تأييد مصر في قرار تأميم قناة السويس ومواجهة سياسة العدوان الإسرائيلي التي بدأت في الواقع بشكل منظم بالعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ م وقد أعلنت السعودية التعبئة الشاملة وقطعت علاقتها مع بريطانيا وفرنسا [2] وقد أبدت المملكة حرصهاالبالغ في تطبيق وإحكام المقاطعة ضد إسرائيل ، والتصدي مع الدول العربية الأخرى لمخططات التوسع الإسرائيلي وتحويل

---

(١) د. عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون ، مرجع سابق ، الفصل الثالث والسادس .

(٢) شيخ رسم علي ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

مجرى نهرى الأردن ، كما سجلته المملكة من حرصها على تماسك الصفوف العربية ومحاولة تجنيب المنطقة مخاطر التشيع لأذناب الدول العظمى أو الانبهار بمصطلحات فضفاضة وآمال براقة تشتت الشمل وتبذر العداء الرخيص تحت ستار حرية الفكر والأيديولوجية ، تماماً مثلما التزمت المملكة بتقاليد مؤتمرات القمة العربية وقراراتها ، ونبذ الخلافات العربية ، والتفرغ لعدوهم المتربص بهم ، والتفرغ كذلك لمشاكل التنمية وطموحات شعوبهم فضلاً عما هو معلوم من رعايتها ومساندتها للكيان السياسي والجهد العسكري الفلسطينين وصيانته من مخاطر الاحتواء تحت الأجنحة العربية المختلفة .

الطور الثاني : (١٩٦٧ - ١٩٨١ م) مرحلة الانخراط الكامل في الصراع :

رغم الخلافات السعودية المصرية حول أحداث اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٥ م) ، فلم ينل ذلك من الموقف السعودي إزاء نكسة ١٩٦٧ م فقد أحزن المملكة ضرب القوة العربية عام ١٩٦٧ م في ساعات ، وكانت قد أرسلت بعض القوات السعودية إلى الجبهة الأردنية [١] .

وقد تقدمت تلملم الجراح وتنفث الأمل في البعث العربي ، وفي وقت شعر فيه العرب أنهم كالقطيع فقدت الراعي وانفرط عقدها في ليلة شاتية تتعاوى فيها من حولها الذئاب . وهكذا نلمح تحولا في دور المملكة نحو مزيد من الايجابية بعد أن صار الملك فيصل أشد مرارة في عدائه لإسرائيل عقب احتلالها للقدس ، فصار لا يفصل بين اليهود والصهاينة [٢] . وقد ظهر طابع المبادرة السعودية في موقفين هامين على الأقل ، فضلاً عن موقفها في الإشراف على انسحاب بريطانيا من الخليج ، وهذان الموقفان هما :

---

(١) شيخ رستم علي ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٤ .

الأول : اقتراح المملكة في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ م فكرة دعم دول المواجهة الثلاث مصر وسوريا والأردن بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وتحملها بنصيبها (مع الكويت وليبيا) « حتى إزالة آثار العدوان » معتبرة ذلك « التزاما » عربيا وليس مساعدة أو دينا . وقد أوفت المملكة بالتزامها بانتظام .

والموقف الثاني : اهتمامها بالعمل على تعديل الموقف الأمريكي المساند لإسرائيل والمضي في بحث العلاقات الأمريكية السعودية ، والمصالح الأمريكية شوطاً بعيداً في ضوء هدف المملكة في أحداث تحول في هذا الموقف بالنظر إلى هذه المصالح [١] . **وتشير بعض الدراسات [٢] إلى « أن موقف المملكة كان دائماً من العناصر الهامة التي تؤخذ في الحسبان تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ،** وكان التشاور مع المملكة بالطرق الدبلوماسية أو عن طريق المبعوثين من تقاليد الإدارات الأمريكية وهي بصدد تقرير مواقفها في الشرق الأوسط . ولهذا الاهتمام خمسة أسباب على الأقل وهي رصيد العلاقات السعودية الأمريكية والمصالح الأمريكية ، وثقل المملكة لدى الأطراف العربية في المشكلة ، وقناعة المملكة ودورها هي في المشكلة فإن لم تكن المملكة طرفاً مباشراً من الوجهة العسكرية ، فقد كانت بالقطع عمقاً هاماً للأطراف العسكرية ، فضلاً عن كونها طرفا سياسيا كاملا ، ثم صارت طرفا اقتصادياً ودبلوماسياً في الحرب الشاملة ضد إسرائيل عام ١٩٧٣ م ، وكون المملكة من أهم قوى الاعتدال والاستقرار في المنطقة ، والمواقف السعودية داخل الأوبك [٣] .

---

(١) انظر Emile Nakhleh, The American Arab Relations in the Gulf, U.S.A. 1975.

(٢) راجع على سبيل المثال المرجع السابق ، د. إبراهيم العواجي ، مرجع سابق ، وراجع أيضاً شيخ رستم علي ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

(٣) تكثر المعالجات الغربية وتندر المعالجات العربية لهذه المنطقة وإجمالا تطور موقف المملكة في نوفمبر ١٩٨٨ م بي حسب المصالح السعودية بعد أن ظلت السعودية تقوم بدور ضابط Swingrole لكافة الأطراف الأخرى . انظر بيان مجلس الوزراء السعودي في صحيفة الشرق الأوسط ١٩٨٨/١١/٥ م ، وانظر في تطورات الموقف البترولي السعودي شيخ رستم علي ، ص ٨٤ ، ود. القباع ، مرجع سابق ، الفصل التاسع .

ويمكن القول أن قيام المملكة بإدارة الجانب الاقتصادي من حرب أكتوبر بدورها المعروف في حملة حظر البترول العربي ، كان يمثل الجناح المكمل للجناح العسكري ، كما كان موقف المملكة يمثل ضماناً نفسياً واقتصادياً للمقاتلين ، وسبباً في حسن إدارة أفضل المواجهات العربية ضد إسرائيل ، واسترداد الثقة في الذات العربية ، واحترام الآخرين لها [١] . ولم يكن هذا الدور إلا تتويجاً للخط الذي انتهجته المملكة الذي اتخذ طابع المبادرة منذ عام ١٩٦٧ م في قمة الخرطوم .

والطريف أن شركة أرامكو التي أكد المسئولون الأمريكيون دورها في السياسة الخارجية الأمريكية هي التي نفذت تعليمات الحكومة السعودية بحظر البترول إلى الولايات المتحدة وغيرها [٢] .

ولقد ساعد هذا الخط الجديد – ضمن أمور أخرى – على إحداث أثرين هامين في بعض جوانب الصراع ونعني بهما :

الأول : بالنسبة للموقف الأمريكي ، صارت الولايات المتحدة أكثر اهتماماً بالصراع ، وإن لم تصبح أكثر حيدة بين أطرافه ، ولكن المشكلة برمتها دخلت المسرح الداخلي الأمريكي بشدة بنتيجة نهائية وهي تعريف الرأى العام الأمريكي بشكل أفضل بوجهة النظر العربية . وتشير إحدى الدراسات [٣] حول دور المحيط الهندي في السياسات العالمية إلى أن حظر البترول خلال حرب ١٩٧٣ م قد نبه الولايات المتحدة إلى الأهمية الاستراتيجية البالغة للبترول ، فسعت من ناحية إلى محاولة التقليل من هذه الأهمية ، مع تأمينه في نفس الوقت ، ومن ناحية أخرى أحست بخطر إدراك الاتحاد السوفيتي لأبعاد هذه الأهمية ، فعمدت إلى تعزيز مواقعها في المحيط الهندي ، والاهتمام بشكل أكبر بقضايا المنطقة .

---

(١) انظر البحوث التي قدمت في ندوة النضامن السعودي المصري في حرب أكتوبر بجامعة الزقازيق ، ومعلومات عامة عنها في جريدة الشرق الأوسط أيام ١٨ – ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ م .

(٢) شيخ رستم علي ، مرجع سابق ، ص ٨٢ – ٨٣ .

(٣) Larry Bawman& Jan Clark (ed.) The Indian Ocean in global politics, Westview Press, 1981, P. 107 et sq.

والأثر الثاني : إحداث تحول هام في الموقف الأوروبي ، إذ أدركت الدول الأوروبية أن الموقف الأمريكي وتقدير الولايات المتحدة للمصالح الأوروبية لا يتطابق تماماً مع نظرتها هي للموقف ، ولذلك بزغ لأول مرة « موقف » أوروبي من الصراع ، يتخذ وجهة ، تعارضت في بعض الأحيان ، مع الموقف الأمريكي مثلما حدث بشكل خاص في بيان السوق الأوروبية المشتركة في البندقية عام ١٩٨٠ م [١] ، وكذا بياناتها التالية ١٩٨٤ م ، ١٩٨٦ م [٢] .

أما بعد إعلان السياسات الفلسطينية الجديدة في الربع الأخير من عام ١٩٨٨ فقد صارت الدبلوماسية الأوربية المؤيدة للسلام والمطالبة إسرائيل بالتجارب مع المبادرات الفلسطينية من أهم محفزات الدور الأمريكي الذي يتطور ببطء منذ بدء الحوار الأمريكي الفلسطيني على مستوى محدود في تونس .

المبحث الثالث

مقدمات المرحلة الثالثة من الدور السعودي

إذا كانت جذور سياسة المبادرة السعودية يمكن إرجاعها إلى قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ م ، واتخذت صوراً مختلفة خاصة خلال المواجهة العسكرية مع إسرائيل عام ١٩٧٣ م ، فإن هذه السياسة قد أصبحت واضحة في منطلقاتها ونطاقها ، وصور التعبير عنها منذ أحست المملكة أنه يمكن استثمار نتائج أكتوبر بشكل أفضل ، رغم صعوبة التحرك في هذا الاتجاه ، بالنظر إلى موقف إسرائيل ، وموقف الولايات المتحدة من إسرائيل .

---

(١) راجع نص البيان ، الملحق الثاني بكتاب الدكتور صالح المانع .
The Euro- Arab Dialague 1983.
وراجع في تطور موقف المجموعة الأوربية الدراسة المنشورة بمجلة معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة) ١٩٨٧ م .

(٢) انظر التفاصيل : د. عبد الله الأشعل – منظمة التحرير الفلسطينية ، جدة ١٩٨٨ م ص ١٠٩ ، وانظر أيضاً كتابنا (تحت الطبع) « أثر الصراع العربي الإسرائيلي على المجتمعات والعلاقات العربية » .

ولقد نظرت المملكة إلى تعدد الاجتهادات العربية نحو التسوية على أنه إثراء للتجربة العربية والموقف العربي ، بشرط ألا يؤدي تنوع الاجتهادات إلى الخلافات العربية ، وأن يكون الحد الأدنى المقبول لأي اجتهاد هو التوصل إلى تسوية شاملة مرضية لكافة أطراف الصراع .

وقد لوحظ أن بذور الموقف السعودي في المرحلة الراهنة بدأت تظهر في الواقع طوال السبعينات بعد حرب أكتوبر ، ومن ذلك اتجاه هذا الموقف نحو إظهار فهم أكبر للمعطيات العربية والدولية وذلك فيما بدا من استقراء التصريحات السعودية والسلوك السياسي في الأمم المتحدة من أن الموقف السعودي بدأ يتخلى عن المقولة القديمة السائدة في الفكر السياسي العربي قبل حرب ١٩٦٧ م ، والتي ترى أن هدف النضال العربي هو تصفية إسرائيل . **وكان مؤدى الموقف الجديد القبول بإسرائيل ولكن إسرائيل أخرى** ، مسالمة ، مستعدة للقبول بالحقوق العربية ، والتخلي عن سياسة الإبادة للفلسطينيين ، وإرهاب جيرانها العرب ، والرغبة في سلام شامل عادل يستظل بظله الجميع ، ويوفر على المنطقة إنفاق مواردها البشرية والاقتصادية في صراع مدمر ، ويريح أهلها من التوتر والقلق والحروب ، ويجنبها مخاطر التدخلات الأجنبية . وقد توازى هذا التحول مع تحول مماثل في نطاق الفكر السياسي الفلسطيني ، حين ظهرت في الصفوف الفلسطينية اتجاهات لتجريد إسرائيل من نزعاتها الصهيونية ، وإقامة دولة علمانية ديمقراطية تتعايش فيها الأديان الثلاثة جنبا إلى جنب مع الفلسطينين واليهود [1] .

وكان هذا التحول في الإطارين العربي والفلسطيني في تلك المرحلة – والذي لقي تجاوبا طيباً داخل إسرائيل وخارجها ، وأكسب الموقف العربي أرضية سياسية وإعلامية أكثر إقناعا ومنطقية – يعني في الواقع المرور بمرحلة انتقالية بين نظرية تدمير إسرائيل وطرد اليهود ليحل محلهم في فلسطين كلها الفلسطينيون العرب كما كان الوضع قبل ١٩٤٨ م ، إلى فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة التي

---

(١) د. الأشعل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص ٧٢ . وقد أقر وزراء الإعلام العرب عام ١٩٧٥ م فكرة الدولة العلمانية الديمقراطية . انظر وثائق الجامعة العربية لعام ١٩٧٥ م .

تقوم جنباً إلى جنب مع إسرائيل على أراضي فلسطين [١] ، وقد أعلنت منظمة التحرير بالفعل خلال اجتماعات المجلس الوطني في الجزائر في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ م الدولة الفلسطينية المستقلة [٢] .

وهذه المرحلة شهدت على المستوى الدولي الاعتراف بالفلسطينين كشعب ، والنظر إلى مشكلتهم من الوجهة السياسية بوصفهم شعب له حقه في تقرير مصيره سياسياً وإقليميا ، وليسوا مجرد لاجئين يستحقون الإحسان والعطف [٣] .

وهذا التحول في تلك المرحلة – أواسط السبعينات – شهدت مقدمات في التحول داخل إسرائيل نفسها ، فأخذت تتخافت أصوات الموقف الإسرائيلي الداعي إلى تسوية المشكلة بوصفها مشكلة لاجئين عن طريق توطينهم في الدول المجاورة أو تعويضهم على سبيل المساعدة لا الحق ، وبدا أن الفكر الرسمي الإسرائيلي يعيد النظر في موقفه على ضوء الفروض الجديدة ، في عالم عربي توحدت كلمته من الكيان الفلسطيني ، وأجمع على أن منظمته هي الممثل الشرعي الوحيد لكل الشعب الفلسطيني ، ثم قبول العالم كله بذلك على المستيو الدولي . بل إن عدداً من الشواهد بدأت تظهر في الموقف الإسرائيلي تنم عن بوادر التحول فيه .

وهكذا بدا أن إمكانيات الالتقاء بين الموقف العربي العام ، والفلسطيني والإسرائيلي ، في إطار المحاولات الأمريكية ، يمكن أن تكون بالقدر الذي يجعل طرح صيغة مقبولة للسلام أمراً وارداً .

على أن التحول في الموقف السعودي من إسرائيل لم يكن تحولا سلبيا فرضته ظروف هزيمة ١٩٦٧ م ، واليأس من جدوى المواجهات العسكرية ، ولكننا نجده موقفا بدأ يتضح بشكل أكبر في ظروف إيجابية أتت بها انتصارات ١٩٧٣ .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) الشرق الأوسط ١٩٨٨/١١/١٦ م ، وردود الفعل في الأيام التالية .

(٣) د. الأشعل منظمة التحرير الفلسطينية ، مرجع سابق ، الفصل الثاني « وضع منظمة التحرير في الأمم المتحدة » .

فقد أكدت الزعامة السعودية طوال السبعينات ، وبعد حرب ١٩٧٣ م أنها لا تريد الحرب للحرب ، بل تفضل طريق السلام إذا كان سيحقق أهداف الأمة العربية ، وأوضحت أنه من الممكن النظر في أمر الاعتراف بإسرائيل ولكن « في إطار موقف موحد من جانب كافة الدول العربية ، وبعد تحقيق الحل الشامل العادل الذي يحقق انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، واستعادة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه المشروعة في وطنه وتمكينه من إقامة دولته على أرضه [١] . وأشار الملك فهد منذ عام ١٩٧٨ م في هذا الإطار إلى « أننا دعاة سلام دائماً وأن العالم بأجمعه في هذه الحقبة التاريخية يتطلع إلى السلام » ولذلك لا نحب في هذه الظروف أن نفترض الوجه الكئيب الآخر ، وليس معنى ذلك أننا نستبعده ، ولكننا يجب أن نساعد على تهيئة المناخ المناسب للسلم » [٢] .

وهكذا جاءت المبادرة السعودية عام ١٩٨١ م تجسيداً لهذا الخط في الفكر السياسي السعودي في تصوره لأبعاد الصراع العربي الإسرائيلي وتسويته ، إلا أنه وإن كانت المبادرة السعودية تمثل قمة التطور في هذا الخط ، فإنها من ناحية أخرى تمثل أحد معالم المرحلة الثالثة في تطور الموقف من الصراع .

---

(١) انظر صحيفة الجزيرة السعودية في ١٩٧٨/٣/١١ م .

(٢) المرجع السابق .

المبحث الرابع
مشروع السلام السعودي

اتسم الموقف السعودي في هذه المرحلة بالتقدم لبلورة موقف عربي موحد من شروط تسوية الصراع ، ومعالجة كافة جوانب الصراع الأخرى دون الاكتفاء بإعلان المواقف من هذه الجوانب والتطورات .

فقد أعلن الملك فهد عام ١٩٨١ م المبادرة السعودية للسلام والتي تقوم على مجموعة مبادىء يمكن الاسترشاد بها وصولاً إلى التسوية العادلة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي ، وهذه المبادىء هي [١] : -

١ - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ م بما فيها القدس العربية .

٢ - إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ م .

٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لا يرغب في العودة .

٥ - وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر .

٦ - إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس .

٧ - حق دول المنطقة في العيش بسلام .

---

(١) انظر الملاحق في نهاية الكتاب . وانظر نص المشروع مرفق مذكرة الوفد السعودي لدائم لدى الجامعة العربية بتاريخ ١٩٨١/١١/٢١ م ، في : تسوية النزاع في الشرق الأوسط ، مطبوعات الجامعة العربية ، ١٩٨٨ م ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

٨ – تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادىء .

ويتحقق المشروع بشروط ثلاثة هي :

١ – وقف الدعم الأمريكي اللا محدود لإسرائيل .

٢ – وضع حد للغطرسة الإسرائيلية .

٣ – التسليم بأن الدور الفلسطيني أساسي في التسوية .

وقد وجه للمشروع السعودي حينذاك انتقادان أولهما أنه أغفل الإشارة بالاسم إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، وثانيهما أن المشروع عندما تحدث عن حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام « يعتبر أول اعتراف عربي بحق إسرائيل في الوجود » [١] .

ونحن نرى أن هذا النقد ناتج عن قراءة مبتسرة للمشروع السعودي وللموقف السعودي من قضية الصراع العربي الإسرائيلي بوجه عام . فموقف السعودية من منظمة التحرير واضح حيث ساهمت في إظهارها للوجود وتأكيد هويتها الوطنية والعربية والدولية عبر قمة الرباط ١٩٧٤ م ، وفي نطاق الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة التي أكدت على أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ولذلك لا يمكن القول أن عدم الإشارة إلى المنظمة في المشروع يعد إغفالاً لها وتجاوزاً لدورها ، ولهذا لم تتردد المملكة في الإشارة إليها في مشروع فاس عام ١٩٨٢ م ، وبذلك تم بلورة المبدأ الرابع في المشروع السعودي ليصبح في مشروع فاس « تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة

---

(١) د. عبد القادر ياسين ، المبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٤٧ – ١٩٨٢ م) مجلة شئون عربية العدد ٣٤/٣٣ ، ديسمبر ١٩٨٣ م ، ص ٢٨٢ .

التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد **وتعويض من لا يرغب في العودة** » [1] .

ومن ناحية أخرى ، فقد أشار مشروع فاس في المبدأ السابع إلى ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة ، وهذه صياغة أخرى للمبدأ السابع في المشروع السعودي ، حيث ينطوي في الحالتين على أن إسرائيل ضمن دول المنطقة مادام المشروعان قد تخليا رسميا عن فكرة إحلال الفلسطينين محل اليهود في إسرائيل وطالب بدلاً من ذلك بوضع الضفة وغزة تحت إشراف الأمم المتحدة لعدة أشهر تصبح بعدها دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس [2] .

وقد أحدث المشروع السعودي عند إعلانه ردود فعل مختلفة في العالم العربي وفي العالم ، ورفضته إسرائيل ، ولكن المشروع السعودي صار مشروعاً عربيا ، وصارت منظمة التحرير تعتبره الحدى الأدنى الذي تقبل به في التسوية مع استمرار القتال العسكري ودون التخلي عن هدف تحرير فلسطين ، حتى عادت في نوفمبر ١٩٨٨ م تطالب بتطبيق قرار التقسيم وتعلن الدولة الفلسطينية المستقلة .

فالمبادرة السعودية التي قدمها الملك فهد لم تتوقف عند حد الإعلان عن كونها موقفاً سعودياً متكاملاً – لأول مرة – من جوانب الصراع ، وإنما تقدمت المملكة بها لتكون ورقة عربية في الموضوع كواحدة من أوراق التفاوض مع إسرائيل .

---

(١) تحفظ لبنان على هذه العبارة لأنه اعتبرها تشجع الفلسطينيين على التوطن حيث هم . انظر جوزف أبو خاطر ، لبنان والعرب : من مؤتمر الطائف إلى قمة فاس دار اقرأ ، بيروت ١٩٨٤ م ، ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(٢) راجع نص مشروع فاس ، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ – ٢٣٧ ، وانظر تحليلا مماثلا لهذه النقطة في د. أحمد صدقي الدجاني ، مستقبل الصراع العربي الصهيوني وصور تسويته والعوامل الحاكمة لهذه التسوية ، المستقبل العربي ، العدد ٩١ ، ١٩٨٦/٩ م ، ص ١٢٢ .

ولكن يلاحظ أن المبادرة السعودية لم تكون تحولا في موقف المملكة من جوانب الصراع حسبما صورتها أجهزة الإعلام الغربية ، بقدر ما كانت بلورة وإعلاناً متكاملاً مرة واحدة عن عناصر الموقف السعودي . وإنما كان التحول ليس في مبادىء الموقف السعودي ، وإنما في استراتيجية العمل السعودي ودفع الدور السعودي خطوات في اتجاه المبادرة في الإطار العربي . و لم يكن هذا الموقف السعودي نفسه سوى جمع لشتات مبادىء الموقف العربي العام الذي يرجوه كل عربي من صميم قلبه ، ولذلك لم تكن المسافة -- من حيث المبدأ – كبيرة بين الموقف السعودي ، ومجمل المواقف العربية الأخرى . وقد يكون لدور الإعلام ميزة هامة في الإيضاح مما يسهل التقاء المواقف السياسية طالما اتفقت المواقف المبدئية Principle attitudes كذلك لم يكن الموقف السعودي جديداً من حيث أنه ركز على مبادىء التسوية العامة الواردة في قرارات الأمم المتحدة وقرارات الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي [1] . ورغم كل ذلك لم تلتفت أجهزة الإعلام الغربية إلا إلى النقطة السابعة في المشروع السعودي والتي تقر بحق دول المنطقة في العيش في سلام ، وروجت هذه الأجهزة إلى هذا « الكشف الجديد » على أنه تحول محوري في موقف المملكة ، واعتراف بإسرائيل أو هو استعداد لذلك . وكأن الإعلام الغربي قد اجتزأ ما يهمه من السياق العام على طريقة « ولا تقربوا الصلاة .... » وأغفل الحقائق الهامة التالية :

(أ) **الحقيقة الأولى** : أنه إذا كانت المملكة تطالب بالانسحاب وإزالة المستوطنات وإقامة الدولة الفلسطينية وضمان حرية العبادة لكل الأديان وضمان الحقوق الإقليمية والسياسية للفلسطينيين بما في ذلك حقهم في إقامة الدولة بعاصمتها القدس ، فهذه كلها مطالب وحقوق عربية لا نزاع فيها ، فأين المقابل إذن ؟ فلو غفلت المبادرة السعودية عن المقابل لكانت موقفا سلبيا يفتقر إلى المنطق

---

(١) انظر تفصيل ذلك في كتابنا « أصول التنظيم الإسلامي الدولي ، القاهرة ١٩٨٨ م ، الفصل السابع (المبحث الخاص بموقف منظمة المؤتمر الإسلامي من القضية الفلسطينية) .

والواقعية ، وبذلك تحقق النقطة السابعة المقابل العربي لما يطالب به ، وهو الإقرار بحق جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل بالعيش في سلام .

فهذا الإقرار ليس إعلانا فوريا بقبول إسرائيل ، وإنما معناه أنه إذا قبلت إسرائيل هذه النقاط السبعة ، فالعرب مستعدون لوضع صيغة تكفل السلام والعيش لهم ولإسرائيل . ولقد سبق أن أوضح الزعماء السعوديون أنهم يتمنون الحصول على هذه الحقوق بالسلام بدلاً من الحرب ، فالحرب إذن ليست ترفاً أو موضة أو رغبة ، وإنما هي ضرورة لا مناص عنها إذا عزت وسائل السلام .

فإن قبلت إسرائيل بما نطالب به فما الحرج في إيراد هذه النقطة ، وهي تطبيق لقوله تعالى : ﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله ﴾ .

(ب) **الحقيقة الثانية** : أن توازن المشروع السعودي هو الذي أكسبه احترام الآخرين ، وهو الذي أوضح للعالم الخارجي نضج الموقف العربي واكتسابه روح المسئولية ، والقدرة على التفاوض من أجل التسوية ، كما أنه يعني أن العالم العربي يتحدث باللغة التي يفهمها العالم المعاصر ، وأن هذا العالم قد انتقل من المرحلة السلبية التي كانت تأبى التفاوض ، وتعلن رفض كل شيء قبل النطق به ، وتطالب بالحد الأقصى ، بينما العجز يطاردها من كل جانب . والحق أن إسرائيل قد استفادت في المرحلة السلبية المذكورة في كسب الرأى العام العالمي وإلحاق أسوأ الصفات بالعرب ، وتشويه صورتهم ، حتى قال بعض التعاطفين مع الحق العربي أن العرب هم أسوأ المدافعين عن أعدل قضية .

ولذلك يمكننا أن ندرك مدى الكسب الإعلامي والسياسي من مجرد إعلان المبادرة السعودية .

(جـ) **الحقيقة الثالثة** : أن القيادة السعودية تتناول جوانب الصراع ومن بينها موضوع الاعتراف بإسرائيل بعقل مفتوح وفهم عميق ، ذلك أنها لا تمانع في النظر في أمر هذا الاعتراف – على ما أوضحنا من قبل – بشرطين مسبقين هما أن يتم ذلك في إطار عربي إجماعي وبقرار موحد وبقبول فلسطيني ، وأن

تكون إسرائيل قد حققت المطالب والحقوق العربية السالف حصرها . ولقد عبر الملك فهد بوضوح تام لوفد رجال الأعمال الأمريكيين عن إيمان المملكة بالسلام القائم على العدل والإنصاف واحترام حقوق الآخرين الكاملة [1] .

ولذلك أشير مرة أخرى إلى أن اللبس الذي حاولت تصويره أجهزة الإعلام الغربية يدعو إلى ضرورة تركيز الإعلام العربي على تقديم الموقف السياسي بطريقة سليمة تقيه ضربات الحاقدين ، أو شطحات المبلسين .

على أننا يجب أن ننبه إلى حقيقة جوهرية تسبق كل هذا ، وهي أن المملكة وهي تتحدث عن فرص السلام لا تزال على قناعاتها الأولى فيما يتعلق بأصول المشكلة ، وهي أن الفلسطينين أصحاب الحق والأرض انتزعوا بالخديعة والقوة والمؤامرة من أراضيهم وشتتوا تحت كل كوكب وطوردوا في كل أرض ، وذلك لصالح من لا حق لهم ولا سند إلا سند الغصب والأمر الواقع .

ومعلوم أن المبادرة السعودية صارت أساسا لخطة فاس العربية والتي قدمت إلى القمة العربية في فاس تعبيراً عن الموقف الجماعي لدول مجلس التعاون ، ثم صارت خطة فاس الأساس الذي تتحرك عليه الجهود العربية والإسلامية والذي لا خلاف عليه الآن في هذه المحافل .

---

(١) المحيط السعودي ، العدد ٣١ ، ص ١٥ .

موقع المبادرة السعودية ضمن مشروعات التسوية العربية والموقف العام من الصراع

لا شك أن المبادرة السعودية جاءت لتقدم بديلاً عربياً عاماً إيجابياً عن تسوية كامب دافيد ، وانتقلت بالموقف العربي من مجرد رفض تسوية كامب دافيد وغيرها إلى حل بديل يعبر عن ثوابته وقناعاته . والثابت أن السعودية ومصر وسوريا من ركائز النظام الإقليمي العربي خاصة فيما يتعلق بمعادلات الصراع العربي الإسرائيلي ، ولذلك كانت السعودية حريصة على ألا يتفكك هذا النظام بعد عام ١٩٧٣ م في خضم التطورات السياسية وأفكار التسوية المختلفة ، وعملت جهدها على ترميم الجسور المصرية السورية – ولابد أن السعودية وهى ترفض زيارة القدس وكامب دافيد قد شعرب بالأسى خاصة عندما تعالت أصوات في قمة بغداد تربط بين إدانة كامب دافيد وعزل مصر عن العالم العربي ، فعلمت جهدها للحفاظ على مصر في الصف العربي [1] مع معالجة الآثار السلبية لكامب دافيد مخافة أن يؤدي عزل مصر إلى تحقيق أهداف إسرائيل من إبرام تلك الاتفاقية . فلما انتهت قمة بغداد إلى القرارات المعروفة حول مصر والجامعة العربية ، خلت الساحة العربية من مصر ومن موقف عربي بديل ، وكانت المبادرة السعودية بعد مضي ثلاث سنوات على هذا الفراغ الذي يرى كثير من الباحثين أنه كان لصالح إسرائيل وأنه تسبب في تطورات لبنان والخليج في تلك الأثناء . وتشكل الموقف السعودي بعد قمة بغداد من ثلاثة شعب ، الأولى ضرورة عمل شيء لسد هذا الفراغ ، ولذلك برز دورها أكثر واتخذ طابع المبادرة كما قلنا في أمور عربية كثيرة ،

---

(١) راجع الموقف السعودي تجاه هذه التطورات ، بقرادوني ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ .

والثانية احترام الموقف العربي العام المقرر من مصر ، والثالثة عدم التفريط في مصر بوصفها من ركائز النظام العربي . ولعلنا نضيف – استطرادا – أن اتجاه الحكم في مصر والحرص السعودي على متابعة هذا الاتجاه وقناعتها بأهمية مصر التي لم تخفيها الزعامة السعودية طوال مرحلة القطيعة الرسمية ، هي التي ساهمت في الاتجاه الآخر الذي تبلور في قمة عمان الطارئة في نوفمبر ١٩٨٧ م ويغذى الاتجاه الحالي لعودة مصر إلى مؤسسات الجامعة العربية .

المبحث الخامس

تطورات المرحلة الثالثة من الموقف السعودي في الصراع

(١٩٨٢ – ١٩٨٩ م)

تأثرت المرحلة الثالثة من الموقف السعودي في الصراع بخمسة تحديات خطيرة ، تصب كلها في بوتقة الصراع العربي الإسرائيلي ، وهذه التحديات الخمسة هي :

(أ) نشوب الحرب واستمرارها بشكل استنزافي بين إيران والعراق .

(ب) وتفاقم نذر الحرب البادرة فوق مياه الخليج .

(جـ) وتصاعد المواجهة في المغرب العربي .

(د) ثم تصاعد موجة العدوان الإسرائيلي واتساع مخططاته وأخطاره .

(هـ) الشقاق الفلسطيني ، ومع بعض الدول العربية .

وفيما يتعلق بالتحدي الأول والثاني ، فقد سبقت معالجتهما في مناسبة أخرى [١] .

---

(١) انظر الفصل الثالث من د. عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، وكذلك د. عبد الله الأشعل ، العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد يناير ١٩٨٤ م ، ص ٦١ – ٨٩ .

وتحركت المملكة لتطويق التحدي الثالث ، وإحلال الوئام محل الصراع في المغرب العربي ، حيث بذلت المملكة جهودها في عدة اتجاهات أولها تحقيق المصالحة بينها وبين ليبيا ، ثم التمهيد لنزع فتيل الصراع بين ليبيا وتونس ، ثم المضي في تصفية الخلافات التونسية الجزائرية ، بعد تعزيز تفاهمها مع الجزائر ، بحيث أمكن عقد اتفاقية الإخاء التونسية الجزائرية في أبريل ١٩٨٣ م ، ولم تدخر وسعا في تحقيق مبادىء المصالح الجزائرية المغربية بعد عداء وقطيعة استمرت ثماني سنوات كاملة منذ نهاية ١٩٧٥ م ، وهو تاريخ إبرام اتفاقية مدريد لجلاء أسبانيا عن الصحراء الغربية وتسليمها للمغرب وموريتانيا . قد أشاعت هذه الجهود أملاً كبيراً في إنشاء المغرب العربي الكبير ، وتواتر الحديث بالفعل في كافة الأوساط عن اقتراب تحقيق هذا الأمل الكبير ، لكنه ما لبث أن انهار بتجدد الخلاف بين الجزائر والمغرب ، وعاودت المساعي السعودية نشاطها بحيث يتحقق لقاء قمة بين زعيمي البلدين بحضور الملك فهد عام ١٩٨٧ م ، أدى بعد ذلك إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في مايو ١٩٨٨ م وتهدئة مشكلة الصحراء ، ودفع جهود إقامة المغرب العربي الكبير التي أنتهت بتوقيع الاتفاق عليه في فبراير ١٩٨٩ م . ولقد كان التحرك السعودي في منطقة المغرب العربي يستهدف ، إلى جانب إشاعة الوفاق والانسجام في هذه المنطقة العربية ، ضمان تفرغ الأطراف العربية فيه لمخاطر المواجهة مع إسرائيل . فمن المعلوم أهمية الجزائر والمغرب وليبيا كأطراف سياسية وعسكرية – بشكل أو بآخر – في هذا الصراع ، فضلاً عن ثقل تونس السياسي فيه ، كما أن الجزائر كان يمكنها لو تحررت من تبعات الصراع في الصحراء أن تلعب دوراً أكبر في تسوية حرب الخليج ، وفي جوانب الصراع العربي مع إسرائيل ، بينما للمغرب دوره المستمر ، وهو طرف هام في جهود الدبلوماسية العربية التي تتحرك بالمشروع العربي للسلام المعتمد في فاس ، حيث تشكلت لجنة سباعية ، طافت في يناير ١٩٨٣ م بعواصم الدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لاقناعها بالمشروع وإطلاعها على عدالته ومنطقيته كموقف تفاوضي عربي . وكان باللجنة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي حيث لم تتردد المملكة – خدمة للموقف العربي – في أن يكون ضمن

اللجنة المذكورة خلال زيارتها لكل من موسكو وبكين رغم عدم وجود علاقات للمملكة بكل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية .

المبحث السادس

المملكة العربية السعودية وحالة الحرب مع إسرائيل

اشتركت المملكة العربية السعودية عام ١٩٤٨ م بكتيبة ضمن مواقع القوات المصرية ولما انتهت الحرب بقيت هذه الكتيبة مؤقتا في مصر – كذلك كان للمملكة بعض القوات في الجبهات الأردنية السورية . فهل هذا القدر من المشاركة العسكرية يدعو إلى القول بأن المملكة دولة محاربة Belligerent State تربطها بإسرائيل علاقة حرب من الوجهة القانونية ، أم أن السعودية تعتبر في حالة حرب بحكم علاقة التضامن بينها وبين بقية الدول العربية المحاربة في إطاق ميثاق الدفاع العربي المشترك ، والتزاما منها بالقرارات العربية بشأن التكاتف السياسي وغيره ضد إسرائيل ؟ والسؤال إذن هو : هل السعودية تعد في حالة حرب مع إسرائيل ؟ وإذا كانت الإجابة بنعم ، فما هو الأساس القانوني لهذه الحالة ؟

الواقع أنه تطبيقاً للقواعد العامة لقانون الحرب فإن الدولة تكون في حالة حرب قانوناً State of War إذا هي أعلنت الحرب حتى لو لم تشترك في العمليات الحربية ، بل لا تعد في حالة حرب بغير هذا الإعلان ، حتى لو اشتركت في هذه الأعمال . والدولة المحاربة قد تنظر إلى مساعدة دولة ثالثة لخصمها على أنها مجرد أعمال غير ودية Unfriendly أو أعمال عدائية Hostile تخل بحيادها وتعرضها للعقوبات الانتقامية ، ولكن الدولة الثالثة تظل في مرتبة أقل من الدولة المحاربة في نظر الدولة المحاربة الأخرى المتضررة .

وعندما أبرمت اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ م تم توقيعها مع سوريا ومصر ولبنان والأردن . وقد حل الأردن محل العراق الذي كانت له قوات في مواقع خاصة به في فلسطين ، وبذلك استبعد العراق من عداد الدول الموقعة على اتفاقية

الهدنة [1] . فلم تكن السعودية إذن ضمن الدول المحاربة عام ١٩٤٨ م وبالتالي لم توقع اتفاقات الهدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩ م .

وواقع الأمر أن إسرائيل تكيف اتفاقات الهدنة بالطريقة التي تخدم مصالحها حسب الظروف والفرص . فعندما تواطأت فرنسا وبريطانيا مع إسرائيل في عدوان ١٩٥٦ م أوضحت مصر أن اشتراك اسرائيل في العدوان واحتلالها لسيناء يعد انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات الهدنة المعقودة بينهما ، ولكن رئيس وزراء إسرائيل أكد أن اتفاقية الهدنة « قد ماتت ودفنت » ، في حين أن إسرائيل كانت تتمسك حتى ذلك الوقت بأن الهدنة أنهت حالة الحرب ، بينما أصرت الدول العربية على الطابع العسكري [2] والمؤقت للهدنة ، وكانت تتمسك بأن حالة الحرب لاتزال قائمة حتى تمنع إسرائيل من المرور عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

ومن ناحية أخرى قامت إسرائيل في ٨ يونيو ١٩٨١ م بعدوانها على العراق ودمرت المفاعل النووي العراقي وتذرعت إسرائيل بحجتين وهما : أن الهجوم عمل من أعمال الدفاع الوقائي عن النفس The pre- emptive Self- defense وقد أظهرنا في دراسة مفصلة فساد هذا الزعم [3] .

وزعمت إسرائيل من ناحية أخرى أن عملها العدواني هذا امتداد للأعمال الحربية التي تسوغها حالة الحرب التي تزعم أنها تأسست بحكم اشتراك القوات العراقية في جميع المواجهات المسلحة مع إسرائيل على جبهات مختلفة ، وبحكم عدم

---

(١) تشير اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل في مادتها السادسة إلى أن القوات الأردنية تحل محل القوات العراقية في مواقعها ، وأن الحكومة العراقية فوضت الوفد الأردني للتفاوض مع اليهود نيابة عن القوات العراقية .

راجع أيضا في ظروف هذا الاحلال ، مذكرات عبد الله التل ، كارثة فلسطين ، القاهرة ١٩٥٩ م .

(٢) انظر تفصيلا لكل دلك من الجانبين العربي والإسرائيلي المراجع في هامش ٨٢ ص ٤٦٣ من كتاب د. إدريس الضحاك ، قانون البحار وتطبيقاته في الدول العربية ط ١ ، الرباط ١٩٨٧ ، وانظر أيضا نفس المرجع ، ص ٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٣) راجع مقال د. عبد الله الأشعل بجريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٨١ م ، ودراسته حول نفس الموضوع بمجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد يوليو ١٩٨١ م .

قبول العراق لقرارات الأمم المتحدة بشأن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، بما في ذلك اتفاقيات الهدنة . أي أن إسرائيل تعتبر العراق دولة محاربة وفي حالة حرب معها بسبب النشاطات والمواقف العسكرية والسياسية في الصراع العربي الإسرائيلي .

وهذه المعايير متوفرة إلى حد كبير في حالة المملكة العربية السعودية ، بالأضافة إلى ما سبق ذكره من أن تمسك الدول المجاورة لإسرائيل بحالة الحرب يحرم إسرائيل من المرور في مضيق تيران ، لذلك أكدت إسرائيل للولايات المتحدة في كل مرة تطلب فيها الحكومة السعودية أسلحة أمريكية ، أنها تعارض بيع الأسلحة للسعودية على أساس أنها في حالة حرب معها ، وأن حصولها على هذه الأسلحة سيزيد من القدرة العسكرية لأعدائها فرادى وجماعة ، وأنها يمكن أن تستخدم في أي صراع عسكري ضدها ، بل إن بيع الأسلحة لها يدعم قوى التشدد ، ويخل بالتوازن العسكري بين إسرائيل والدول العربية ، ويقلل من فرص السلام في المنطقة ، وفق المزاعم الصهيونية .